

المجلة الأردنية في

اللغة العربية وآدابها

مجلة علمية عالمية محكمة

المجلد (٣) العدد (٣) جمادى الآخرة ١٤٢٨هـ / تموز ٢٠٠٧م

رئيس التحرير
أ.د. سمير الدروبي

سكرتير التحرير
سالم سليمان الجعافرة

هيئة التحرير

أ.د. حسين عطوان	أ.د. نهاد الموسى
أ.د. يوسف بكار	أ.د. محمود مغالسة
أ.د. عبدالفتاح الحموز	أ.د. خالد الكركي

الهيئة الاستشارية للمجلة

أ.د. عبدالكريم خليفة	أ.د. ناصر الدين الأسد
أ.د. محمود السمرة	أ.د. شاكر الفحام
أ.د. أحمد الضبيب	أ.د. عبدالملك مرتاض
أ.د. أحمد مطاوع	أ.د. عبدالسلام المسدي
أ.د. محمد بن شريفه	أ.د. عبدالعزيز المقالح
أ.د. عبدالعزیز المانع	أ.د. عبدالقادر الرباعي
أ.د. عبدالجليل عبدالمهدي	أ.د. صلاح فضل

التدقيق اللغوي

أ.د. حسام الدين مبيضين (انجليزي)
د. جزاء مصاروة (عربي)

الانتزید والاخراج الضوئي

نهلة عبدالكريم يونس

التدقيق الفني

نايف النوايسة

محتويات العدد

المجلد (٣) العدد (٣) جمادى الآخرة ١٤٢٨هـ / تموز ٢٠٠٧م

البحوث باللغة العربية

الصفحات	اسم الباحث	اسم البحث
٦٢-١١	د. خالد محمد الجديع	• المنامات الأيوبية: روافد التلقي - الرؤية الفكرية - البنية السردية
٨٨-٦٣	د. ثناء نجاتي عياش	• المفارقة ذات المعطيات التراثية في ديوان "يمر هذا الليل"
١٠٦-٨٩	د. جزاء محمد المصاروة	• الألفاظ الملازمة للنفي في تراكيب العربية (دراسة وصفية دلالية)
١٣٠-١٠٧	د. خليل عبد سالم الرفوع	•منية في الشعر (دراسة في دلالتها وصورها الاستعارية)
١٤٩-١٣١	د. فايز عيسى المحاسنة	• الملكة اللغوية عند ابن خلدون: دراسة لسانية معاصرة
١٨٥-١٥١	د. يوسف محمود عليمات	• الطعينة في قصيدتي الهجاء والمديح عند بشر بن أبي خازم الأسدي: قراءة تأويلية ثقافية
٢٢٧-١٨٧	د. حامد كساب عياط	• عمان في شعر حسن بكر العزازي
٢٥٠-٢٢٩	د. عبدالحليم حسين الهروط د. محمود عبدالرحيم صالح	• الرسالة الجدية لأبي الوليد أحمد بن زيدون ٥٤٦٣ - ١٠٧٠م (تحقيق)
٢٨٦-٢٥١	د. عبدالله عنبر	• النظرية الأسلوبية: مقارنة بنائية لاكتناه التماسك النصي وفرادة التشكيل
٣١٥-٢٨٧	د. أيمن محمد ميدان	• معارضة (ملقي السبيل) للمعري في الأندلس

الألفاظ الملازمة للنفي في تراكيب اللغة العربية (دراسة وصفية دلالية)

د. جزاء محمد حسن المصاروة *

تاريخ القبول: ٢٠٠٧/٢/١٢

تاريخ تقديم البحث: ٢٠٠٦/٧/٢٠

ملخص

لم يدرس القدماء أسلوب النفي دراسةً مستقلةً، بل جاءت مسأله منثورة في الأبواب النحوية المختلفة، أما المحدثون فتركزت دراساتهم لأسلوب النفي على الناحية التركيبية، فجاء هذا البحث ليدرس قضيةً محدّدة في أسلوب النفي، وهي تلك الألفاظ التي لا تستعمل إلا منفيةً، في محاولة لدراسة هذه الألفاظ دراسةً دلاليةً في منهج وصفي تحليلي.

وقد بيّن هذا البحث تفسير القدماء لهذه الألفاظ، وأنه كان تفسيراً سياقياً محضاً، كما بيّن المقصود من لزوم هذه الألفاظ لسياق النفي، وسبب ملازمتها له، وجعل هذه الألفاظ على أنواع عدة بحسب السبب الذي جعلها ملازمة للنفي.

Abstract

The Related Expressions That Are Used in The Context of Negation: A Descriptive and Semantec Approach

Dr. Jaza Al.Masarwah

The classical Arab grammarians did not discuss the phraseology of negation in an independent study; instead, they tackled it as part of the different syntactic issues. Moreover, The new grammarians focused only on the structure of negation. This study aims at investigating a specific type of negative expressions which are the expressions that exist in the Arabic language as being only negated with no affirmative counterparts. The study employs the descriptive analytical approach to study the semantic features of these expressions.

The study sheds light on the classical grammarians' explanation for this phenomena and conveys that this explanation is mainly contextual. It explains why these expressions exist in the language as being negated with no affirmative counterparts. It also classifies these expressions into different categories according to different reasons that make these expressions exist as being only negated.

* قسم اللغة العربية وآدابها، جامعة مؤتة.

حقوق النشر محفوظة لجامعة مؤتة، الكرك، الأردن.

المقدمة.

بيّن العلماء القدماء أنّ في اللغة ألفاظاً لا تستعمل إلا في سياق النفي، وقد حاول بعضهم جمعها وتصنيفها، فجمعوا كثيراً من هذه الألفاظ في معجماتهم ومصنّفاتهم، وكلّموا ذكرها لفظاً منها نَبّهوا على أنه لا يُستعمل إلا في النفي، أو أنه يُكثر استعماله في النفي، وحاول بعضهم جمع هذه الألفاظ في أبوابٍ مستقلة، خاصة أولئك الذين ألفوا معجمات المعاني، أو كتباً تُعنى بالألفاظ والتراكيب.

ومن هؤلاء العلماء ابنُ السكيت الذي أفرد في كتابه (إصلاح المنطق) باباً بعنوان: "ما يُتكلّم فيه بالجد" وآخر بعنوان "ما لا يُتكلّم فيه إلا بالجد"^(١)، ومنهم كراع النمل في كتابه (المنتخب من غريب كلام العرب) إذ أفرد باباً بعنوان "باب النفي"^(٢). ومنهم المرزوقي في كتابه (ألفاظ الشمول والعموم)^(٣)، ومنهم ابنُ سيده في كتابه (المخصّص) إذ أفرد باباً بعنوان "أبواب النفي"^(٤) تحدّث فيه عن النفي في المواضع والنفي في الطّعام والنفي في اللباس والنفي في المال...، ومنهم سلّمة بن مُسلم الصّحاريّ العوتبي في كتابه (كتاب الإبانة في اللغة العربيّة)^(٥)، ومنهم السيوطي في كتابه (المزهر في علوم اللغة وأنواعها) إذ جمع ما تفرّق من هذه الألفاظ في كتب سابقه^(٦)، يضاف إلى ذلك ما جمعه العلماء الذين ألفوا في الأمثال، إذ أفرد بعضهم باباً خاصاً للأمثال المنفية، فحشدوا فيها كثيراً من الألفاظ التي تلازم سياق النفي^(٧).

وكان من حرصهم على جمع هذه الألفاظ وتبويبها أن عدّ ابن فارس عدم معرفتها منقصة في

(١) انظر: ابن السكيت، يعقوب (ت ٢٤٤هـ) إصلاح المنطق، تحقيق أحمد شاکر وعبد السلام هارون، دار المعارف بمصر، ط ٣، د.ت، ٣٨٥.

(٢) انظر: كراع النمل، علي بن الحسن (ت ٣١٠هـ) المنتخب من غريب كلام العرب، تحقيق محمد العمري، معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي-مكة، ط ١، ١٩٨٩م، ٣٥١/١.

(٣) انظر: المرزوقي، أبا علي (ت ٤٢١هـ) ألفاظ الشمول والعموم، تحقيق خليل إبراهيم عطية، دار الجيل-بيروت، ط ١، ١٩٩٤م، ٦٣.

(٤) انظر: ابن سيده، أبا الحسن بن إسماعيل (ت ٤٥٨هـ) المخصّص، تحقيق لجنة إحياء التراث العربي، دار إحياء التراث العربي-بيروت، د.ت، ٢٤٨/١٣.

(٥) انظر: العوتبي الصّحاري، سلّمة بن مسلم (ت ٤٣٥هـ) كتاب الإبانة في اللغة العربيّة، تحقيق عبد الكريم خليفة وآخرين، ط ١، ١٩٩٩م، د.ن، ٣٦٣/٤-٣٦٨.

(٦) انظر: السيوطي، جلال الدين (ت ٩١١هـ) المزهر في علوم اللغة وأنواعها، تحقيق فؤاد علي منصور، دار الكتب العلمية-بيروت، ط ١، ١٩٩٨م، ١٤٩/٢.

(٧) انظر مثلاً: الميداني، أبا الفضل أحمد (ت ٥١٨هـ) مجمع الأمثال، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، دار المعرفة-بيروت، د.ت، ٢٦٩/٢ وما بعدها، والبكري، أبا عبيد (ت ٤٨٧هـ) فصل المقال في شرح كتاب الأمثال، تحقيق إحسان عباس، وعبد المجيد عابدين، مؤسسة الرسالة-بيروت، ط ٣، ١٩٨٣م، ٥١٢ وما بعدها، والزمخشري، أبا القاسم محمود، المستقصى في أمثال العرب، دار الكتب العلمية-بيروت، ط ٢، ١٩٨٧م، ٣٣٠/٢ وما بعدها.

الأديب في شريعة الأدب: "ولو قيل له: هل تتكلم العرب في النفي بما لا تتكلم به في الإثبات، ثم لم يعلمه لنقصه ذلك في شريعة الأدب عند أهل الأدب^(١).

ولم تحظ الألفاظ التي تستخدم في أسلوب النفي خاصة بدراسة تبيّن دلالاتها وخصائصها، وإذا كان القدماء قد أغفلوا أسلوب النفي ولم يخصّوه بباب مستقل في مصنفاتهم النحوية، بل جعلوا مسأله متفرقة في أبواب النحو، فإنّ المحدثين لم يتجاوزوا دراساتهم للنفي ما تفرّق في كتب القدماء، فكانت دراساتهم دراسات نحوية وصفية، أي إنها تدرس أسلوب النفي من الناحية التركيبية وحسب، ثم تصف طرائق العرب في استخدامهم أسلوب النفي.

ومن هذه الدراسات دراسة مصطفى النحاس في كتابه (أساليب النفي في العربية، دراسة وصفية تاريخية)، وقد فرّق مؤلفه في أوّله بين النفي اللغوي والنفي المنطقي، ثم تحدّث عن أدوات النفي بسيطها ومركبها، وتحدّث عن النفي الضمني والنفي الصريح، ثم ختم كتابه بالحديث عن بعض مظاهر النفي في اللغة المعاصرة، وهو في كل ذلك غالباً ما ينطلق من فكرة المقارنة بين النفي في اللغة القديمة والنفي في اللغة المعاصرة. ولم أر تشابهاً بين ما عناه في بحثه وما عنيتُهُ إلا في أثناء حديثه عن استعمال المعنى المعجمي استعمالاً وظيفياً، حيث ذكر بعض الألفاظ والتراكيب التي دلّت على النفي مثل: لا جرّم، وما فعلته قطّ، ولا بأس، ولا محالة، ولا ريب^(٢). وهذه الألفاظ أصبحت كأدوات للنفي لا ألفاظاً تقع في سياق النفي، أي إنّها مما يُنفى به لا مما يُنفى.

فموضوعات هذا الكتاب كما نرى موضوعات تركيبية نحوية لا علاقة لها بالألفاظ التي لا تستعمل إلا في النفي ودلالاتها.

وثمة كتاب آخر لأحمد ماهر البكري، بعنوان (أساليب النفي في القرآن) منشور في عام ١٩٨٩م، وهو أيضاً دراسة تركيبية لأسلوب النفي في القرآن، إذ قسم الكتاب إلى قسمين، القسم الأول في النفي الصريح، تحدّث فيه عن نفي الحال، ونفي الماضي، ونفي المستقبل، والأدوات المستعملة في هذا النوع، أما القسم الثاني ففي النفي الضمني كخروج الاستفهام إلى معنى النفي.

وهناك كتاب ثالث لخليل عمارة بعنوان (أسلوب النفي والاستفهام في العربية في منهج وصفي في التحليل اللغوي)، وقد انصبّت دراسته على معنى النفي وأدواته وتحويل الجملة من جملة توليدية إلى جملة تحويلية بوساطة إحدى أدوات النفي.

ونلاحظ على هذه الدراسات عدم تعرّضها للألفاظ المختصة بأسلوب النفي من قريب أو بعيد،

(١) انظر: ابن فارس، أحمد (ت ٣٩٥هـ) صاحب في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها، تحقيق عمر الطباع، مكتبة المعارف-بيروت، ط ١ ١٩٩٣م، ٣٥

(٢) انظر: النحاس، أساليب النفي في العربية، منشورات جامعة الكويت، ١٩٧٩م، ٢٦٣، و٢٦٥، و٢٦٩.

وأنها كلها تدور في مدار واحد.

ولعل دراسة فاضل السامرائي هي أول دراسة حديثة تشير إلى مثل هذه الألفاظ التي تلازم النفي، وذلك في كتابه (معاني النحو) لكنها إشارة سريعة اكتفى فيها المؤلف بالقول بأن هناك أسماء تلازم النفي، مثل أحد وعريب وديار وكراب وطوري، وكلها عنده بمعنى واحد^(١).

أما هذا البحث فلن يُعنى بأدوات النفي، أو تركيب جملته، أو نفي الماضي أو الحاضر أو المستقبل، بل سيسلط الضوء على ألفاظ وتراكيب يبدو أنها كانت حكرًا على أسلوب النفي، ولا تُستعمل في الإثبات، وسيبين تفسير القدماء لها ويقف على أبرز خصائصها، ويبين معنى لزومها لسياق النفي، ويحاول تفسير سبب اقتصارها على سياق النفي.

معنى النفي.

إنَّ المتنَّبَ لمادة (ن ف ي) في المعاجم العربية يجدها تدلُّ على معنى عام واحد، وهو الإبعاد، فنجد في المعاجم: نفى الشيء يُنفى بمعنى تنحى، ونفى شعرُ فلان، إذا ثار واشعان، وثورانُ الشعر يعني تباعد بعضه عن بعض، ونفيانُ السيل ما فاض من مجتمعه، ونفى الرجل من الأرض ونفيته عنها: طرده، والطرْدُ إبعاد، وانتفى منه: تبرأ، ونفتِ الريحُ الترابَ: أطارته، وفي الحديث: "المدينةُ كالكير تنفى خبثها"^(٢) أي تُخرجُه، والنفي: الإبعاد عن البلد، ونفتِ السحابةُ الماءَ: مَجَّتْهُ، وكلُّ ما رددته نفيته^(٣).

أما في الاصطلاح فقد عرفه التهانوي بقوله: "النفي... عند أهل العربية من أقسام الخبر مقابل الإثبات والإيجاب، قيل بل هو شطر الكلام كله"^(٤) بعض المحدثين بأنه "ضدُّ الإثبات، ويعني سلب الحكم عن شيء بأداة نافية"^(٥) غير أن النفي قد يكون بأدوات غير أدوات النفي المعروفة في كتب

(١) انظر: السامرائي، فاضل، معاني النحو، دار الفكر - عمان، ط ٢، ٢٠٠٣م، ١٩٧.

(٢) البخاري، محمد بن إسماعيل (ت ٢٥٦هـ) صحيح البخاري، تحقيق مصطفى البغا، دار ابن كثير، اليمامة - بيروت، ط ٣، ١٩٨٧م، ٢٦٧٠/٦، والنيسابوري، مسلم (ت ٢٦١هـ) صحيح مسلم، تحقيق محمد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي - بيروت، د.ت، ١٠٠٦/٢.

(٣) انظر: الفراهيدي، الخليل بن أحمد (ت ١٧٥هـ) معجم العين، تحقيق مهدي المخزومي وإبراهيم السامرائي، منشورات وزارة الثقافة والإعلام - العراق، ١٩٨٥م، ٣٨٥/٨، والجوهري، إسماعيل بن حماد (ت ٣٩٣هـ) الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، تحقيق أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين - بيروت، ط ٢، ١٩٧٩م، ٢٥١٣/٦ - ٢٥١٤، والفيروز آبادي، مجد الدين محمد (ت ٨١٧هـ)، القاموس المحيط، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٧م، ٣٩٩/٤، وابن منظور، محمد بن مكرم (ت ٧١١هـ)، لسان العرب، دار صادر - بيروت، ط ٣، ١٩٩٤م، ٣٣٧/٣٣٦/١٥.

(٤) التهانوي، محمد علي، كشاف اصطلاحات الفنون، تقديم وإشراف رفيق العجم، تحقيق علي دحروج وعبد الله الخالدي وجورج زينائي، مكتبة لبنان ناشرون - لبنان، ط ١، ١٩٩٦م.

(٥) انظر: التوتنجي، محمد، والأسمر، راجي، المعجم المفصل في علوم اللغة، دار الكتب العلمية - بيروت، ط ١، ١٩٩٣م، ٦٥٥/٢، ويعقوب، أميل بديع، موسوعة علوم اللغة، دار الكتب العلمية - بيروت، ط ١، ٢٠٠٦م، ٣٣٢/٩.

النحو، فيكون بالاستفهام أحياناً، ويكون بغير أداة أحياناً، إذ يدل عليه تنعيم الجملة ونبر الكلام، لذا عرفه الدكتور خليل عمايرة بأنه: "باب من أبواب المعنى، يهدف به المتكلم إخراج الحكم في تركيب لغوي مثبت إلى ضده، وتحويل معنى ذهني فيه الإيجاب والقبول إلى حكم يخالفه إلى نقيضه، وذلك بصيغة تحتوي على عنصر يفيد ذلك، أو بصرف ذهن السامع إلى ذلك الحكم عن طريق غير مباشرة..." (١)

وعلى الرغم من أن هذا التعريف يشمل المنفي بالأداة والمنفي بغير أداة، إلا أنني أخالفه، بل إن طبيعة هذا البحث ومادته يفرضان على الباحث مخالفة هذا التعريف، ذلك أن التعريف السابق يفترض أن التركيب كان مثبتاً ثم جيء بعنصر تحويل فصيره منفيّاً، والواقع اللغوي يبين لنا أن هناك تراكيب لغوية لم تستخدم إلا منفيةً بمعنى أنها لم تكن مثبتة في واقع الاستعمال اللغوي، هذه التراكيب هي التي جعلناها موضوع هذا البحث؛ لذا أرى أن التعريف الأمثل للنفي أنه أسلوب لغوي يفهم منه عدم ثبوت الحكم في تركيب لغوي معين، وقد يكون بأداة وقد يكون بغير أداة، وقد يكون صريحاً وقد يكون ضمنياً.

معنى لزوم هذه الألفاظ للنفي.

ذكرنا فيما سبق أن اللغويين القدامى ذكروا أن كثيراً من هذه الألفاظ لا يستخدم إلا في سياق النفي، لكن قصرهم هذه الألفاظ على سياق النفي فيه تعميم ولبس، إذ لم يوضحوا المقصود بذلك، فهل مقصودهم أن اللفظ المفرد لا يستخدم إلا في النفي؟ أم يقصدون أن التركيب الذي ورد فيه هذا اللفظ لا يستخدم إلا منفيّاً؟ والفرق بين المقصودين كبير، ولتوضيح ذلك نضرب مثلاً، جاء في كتاب إصلاح المنطق لابن السكيت في باب (ما لا يتكلم فيه إلا بالجد): "يقال جاءت وما عليها خربصيصة" (٢) فهل المقصود أن كلمة خربصيصة لا يتكلم بها إلا في النفي، فلا يجوز أن يقال مثلاً هذه خربصيصة، أو رأيت خربصيصة؟ أم المقصود أن هذا التركيب عينه لا يستخدم إلا منفيّاً، فلا يقال: جاءت وعليها خربصيصة؟.

فإن كان مقصوده هو الأول فليس ذلك بصحيح، لوجود شواهد كثيرة تبين أن هذه الألفاظ يمكن أن تستخدم في سياق الإثبات، فكلمة (خربصيصة) سابقة الذكر جاءت في سياق الإثبات في قوله صلى الله عليه وسلم: "من تحلى ذهباً أو حلى ولده مثل خربصيصة.." (٣) وقوله: "إن نعيم الدنيا

(١) عمايرة، خليل، أسلوبا النفي والاستفهام في العربية في منهج وصفي في التحليل اللغوي، دن، دت، ٥٦.

(٢) ابن السكيت، إصلاح المنطق، ٣٨٥.

(٣) ابن منظور، لسان العرب، ٢٤/٧.

أهونُ عند الله من خَرَبَصِيصَةٍ^(١) ومما يدلّ على عدم وضوح مقصودهم من قولهم: "لا يستعمل إلا في النقي" أن ابن منظور بعدما أورد هذين الحديثين ذكر أن قولهم "جاءت وما عليه خَرَبَصِيصَةٌ" لا يستخدم إلا في النقي، فيُفهم من كلامه أنه قصد التركيب لا اللفظ المفرد، لكنّه في موضع آخر قال: "والأهزَعُ من السهام: الذي يبقى في الكنانة وحده، وهو أردؤها... وقيل الأهزَعُ خير السهام وأفضلها... وقيل إنما يتكلم به في النقي، فيقال: ما في جَفِيرِهِ أهزَعُ، وما في كنانته أهزَعُ، وقد يأتي به الشاعر في غير النقي للضرورة، فإنّ النمر بن تولب أتى به مع غير الجحد، فقال:

فأرسلَ سَهْمًا لَهُ أَهزَعَا فَشَكَ نَوَاهِقَهُ وَالْقَمَا^(٢)

فقوله: "للضرورة" وتمثيله بهذا الشاهد يدلّ على أنه يقصد اللفظ المفرد لا التركيب!! وهذا ليس رأي ابن منظور وحده بل هو يوافق ابن السكيت في ذلك، إذ يرى ابن السكيت أن (أَهزَع) لا يستخدم إلا في النقي إلا أن النمر بن تولب جاء به في الإثبات، ثم يذكر البيت السابق^(٣).

ومن ذلك أن اللغويين يذكرون كلمة (تامور) و(تأمور) من الألفاظ التي تلازم النقي^(٤) فيقال: "ما فيها تامور"، لكنّ هذا اللفظ استعمل في الإثبات كما في قول الشاعر:

أُنْبِئْتُ أَنَّ بَنِي سَحِيمٍ أَوْلَجُوا أَبْيَاتَهُمْ تَامُورَ نَفْسِ الْمُنْذَرِ

قال الأصمعي: أي مهجة نفسه، وكانوا قتلوه^(٥) واستعمالها في الإثبات يدل على أن المقصود من لزوم النقي التركيب لا اللفظ المفرد.

ومن ذلك أن كثيراً من النحويين واللغويين يقرّرون أن كلمة (أحد) لا تُستعمل إلا في النقي، لكنهم عندما يصطدمون بالواقع اللغوي فيجدونها مُستعملة في سياق الإثبات كما في قوله تعالى: ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾^(٦) نجدهم يفسّرون كلمة (أحد) على أنها بمعنى واحد وهي عندهم تختلف عن تلك التي لا تستخدم إلا في سياق النقي. جاء في كتاب إعراب القرآن للنحاس: "وقال أهل النظر: في (أحد) من الفائدة ما ليس في واحد، لأنك إذا قلت: فلان لا يقوم له واحد، جاز أن يقوم له اثنان وأكثر، فإذا قلت: فلان لا يقوم له أحد، تضمّن معنى واحد وأكثر، قال أبو جعفر: وهذا غلط، لا اختلاف بين

(١) المصدر نفسه، ٢٤/٧.

(٢) ابن منظور، لسان العرب، ٣٧١/٨.

(٣) انظر: ابن السكيت، إصلاح المنطق، ٣٨٦.

(٤) انظر: ص ١٤ من هذا البحث.

(٥) انظر: الأزهري، أبنا منصور محمد بن أحمد (ت ٣٧٠هـ) تهذيب اللغة، الجزء الرابع عشر، تحقيق يعقوب عبد النبي

ومحمد علي النجار، الدار المصرية للتأليف والترجمة، ٢٨٢/١٤

(٦) الإخلاص: ١.

النحويين أن أحداً إذا كان كذا لم يقع إلا في النفي... فإذا كان بمعنى واحد وقع في الإيجاب... فكذا قل هو الله أحد^(١) والواقع أن (أحد) في حال كونها كلمة مفردة تُستعمل في النفي والإثبات ، كما في قوله تعالى: ﴿أَوْ جَاءَ أَحَدٌ مِنْكُمْ مِنَ الْغَائِطِ﴾^(٢) وقول الأفيشر الأسدي^(٣):

غَضِبْتُ دُودَانُ مِنْ مَسْجِدِنَا وبه يعرفهم كلُّ أحد

لذلك أرى أن المقصود من لزوم هذه الألفاظ لسياق النفي هو أن التركيب برمته لا يأتي مثبتاً فنقول: "ما رأيتُ أحداً" أو "ما في الدار أحد" ، ولا يقال: "رأيتُ أحداً أو في الدار أحد"^(٤)

تفسير القداء لهذه الألفاظ.

إنَّ أغلبَ هذه الألفاظ له دالتان: دلالةٌ معجميةٌ، ودلالةٌ سياقيةٌ، والدلالةُ السياقيةُ تتأثرُ بالسياق فتتبدلُ بتبدله، وتتغيرُ بتغيره، فكلمةُ (الليل) مثلاً تعني عكسَ النهار في دلالتها المعجمية، لكنها في جملة: "طال ليلُ الأمة" تعني الظلمَ أو التخلفَ، أو الهمَّ. وبعضَ الجمل كذلك له معنيان: معنى حرفي ومعنى مجازي، فمثلاً جملة: "ناقشَه فسَدَ عليه كلُّ الأبواب" تختلف دلالتها عن جملة: "حاصر القطَّ فسَدَ عليه كلُّ الأبواب" إذ تحمل الأولى معنى مجازياً لسدِّ الأبواب.^(٥)

لكنَّ الملاحظَ على العلماءِ القداماءِ أنهم في الغالب يسردون هذه الألفاظَ والتراكيبَ سرداً دونَ شرحٍ أو تفصيلٍ لمعناها، وإذا ما فسروا شيئاً منها جاء تفسيرُهُم تفسيراً سياقياً، مما أوقعهم في اللبسِ في كثير من الأحيان، ففسروا اللفظَ الواحدَ بأكثر من معنى، وهذا ليس بمستبعدٍ، فقد يلجأُ أحدنا إلى تفسير لفظ ما بالاعتماد على السياق دون فهمٍ دقيقٍ لأصل هذا اللفظ، كما أنه ليس شرطاً أن يعرفَ العربيُّ المعنى الدقيقَ لكلِّ كلمةٍ يسمُعُها، فلم يعرفَ عمر بن الخطاب رضي الله عنه معنى كلمة (الأب) في قوله تعالى: ﴿وفاكهةً وأباً﴾^(٦) ولم يعرفَ عبدالله بن عباس معنى كلمة فاطر.^(٧)

ومن الأمثلة على التفسير السياقي لمتل هذه الألفاظ أنهم فسروا قولَ العرب: "ما بها عَرِيبٌ ومُعَرِبٌ، وما بها دَبِيجٌ وما بها دُورِيٌّ وطُورِيٌّ ووَابِرٌ وصافِرٌ ودَيَّارٌ" وكثيراً من هذه الألفاظ، على

(١) النحاس، أبو جعفر (ت ٣٣٨هـ) إعراب القرآن، تحقيق زهير غازي زاهد، عالم الكتب-لبنان، ط٣ ١٩٨٨م، ٣٥/٥.

(٢) النساء: ٤٣

(٣) انظر: الأصفهاني، أبا الفرج (ت ٣٥٦هـ) الأغاني، تحقيق سمير جابر، دار الفكر-بيروت، ط٣، د.ت ٢٣٥/١١.

(٤) وانظر: ابن منظور، لسان العرب، ٤٥١/٣.

(٥) وانظر: الخولي، محمد، علم الدلالة (علم المعنى) دار الفلاح للنشر والتوزيع-الأردن، ٢٠٠١م، ١٧.

(٦) عبس: ٣١

(٧) انظر: عطار، أحمد عبدالغفور، مقدمة الصحاح، دار العلم للملايين-بيروت، ط٣ ١٩٨٤م، ١٣-١٤.

أنها تعني شيئاً واحداً، فكلّ لفظ من هذه الألفاظ بمعنى (أحد)^(١)، فمعنى هذه التعبيرات كلّها واحد، وهو: ما بها أحد، ولم يفسروا -في الغالب- المعنى المعجمي لكلمة غريب أودبيج أو طوري... إلخ. ومن ذلك تفسيرهم لقول العرب: "ما بها أرم أو أريم" على أنّ المعنى: ما بها أحد، أو إنسان^(٢)، ودلالة كلمتي أرم أو أريم على (أحد) دلالة سياقية كما سنرى بعد قليل.

بل إنهم أحياناً يفسّرون اللفظ الواحد بأكثر من معنى بحسب السياق، من ذلك تفسيرهم لكلمة (عَبَقَة)، جاء في كتاب المنتخب من غريب كلام العرب: "ويقال: ما في النّحي عبقة... أي: لَطَخَ ووَضَرَ، ويقال: ما بقيت لهم عبقة... أي: بقيّة من أموالهم، ويقال ما في النّحي عبكة... فالعبكة: قطعة من شيء أو كسرة [والكاف فيها بدل من القاف]... ويقال: ما ذقت عبقة أي: أكلة"^(٣)، وفسّرها ابن السكيت على أنها بمعنى شيء من السمن^(٤) وفسّرها أبو عبيد فيما يرويه ابن سيده على أنها بمعنى الرُّب^(٥).

ومن ذلك أيضاً تفسيرهم لكلمة (طَحَرَة) جاء في المخصّص: "ما عليه طَحَرَة، إذا كان عارياً، وكذلك ما بقي على الإبل طَحَرَة، إذا سقطت أوبارها، وما على السماء طَحَرَة، أي شيء من الغيم"^(٦).

فهذا تفسير سياقي واضح، يتغير معنى الكلمة بتغيّر السياق، وقد قمتُ في هذا البحث بتفسير هذه المفردات تفسيراً معجمياً، وحتى لا يكون كلامي مكرراً أكتفي هنا بتفسير المثاليين الأولين اللذين ضربتهما أنفاً، وسأفسّر بقية الأمثلة وأمثلة أخرى في ثنايا البحث القادمة.

أما كلمة (عَرِيب) و(مُعَرِب) فيبدو لي أنّ هاتين الكلمتين مشتقتان من الفعل أعرب الذي يعني أبان وأفصح، فيقال: "أعرب عن لسانه وعرب أي أبان وأفصح"^(٧) و"أعرب الرجل بحجّته إذا أفصح عنها"^(٨) و"رجل عريب مُعَرِب"^(٩) فيكون المعنى في قولهم: "ما بها عريب أو ما بها مُعَرِب" ما بها

(١) انظر: ابن السكيت، إصلاح المنطق، ٣٩١، وكراع النمل، المنتخب من غريب كلام العرب، ٣٥١/١، وابن دريد، أبا بكر محمد (ت ٣٢١هـ) جمهرة اللغة، دار صادر - بيروت ٢٦٦/١ وابن سيده، المخصّص، ٢٤٨/١٣، وابن منظور، لسان العرب، ٣٧١/١، و٣٣/٤، ٢٧٣/٥.

(٢) انظر: العوتبي الصحاري، كتاب الإبانة في اللغة العربية، ٣٦٣/٤.

(٣) انظر: كراع النمل، المنتخب من كلام العرب، ٣٥٥/١.

(٤) انظر ابن السكيت، إصلاح المنطق، ٣٨٥.

(٥) انظر: ابن سيده، المخصّص، ٢٥٠/١٣.

(٦) انظر: "المصدر نفسه"، ٢٥٠/١٣ - ٢٥١.

(٧) ابن منظور، لسان العرب، ٥٨٨/١.

(٨) ابن دريد، جمهرة اللغة، ٢٦٦/١ ٥٨٨/١، والزبيدي، محمد مرتضى (ت ١٢٠٥هـ) تاج العروس، الجزء الثالث، تحقيق عبد الكريم العزباوي، مطبعة حكومة الكويت، ١٩٦٧م، ٣٣٥/٣.

(٩) ابن منظور، لسان العرب، ٥٨٩/١.

من يُعرب عن نفسه، أي ما بها إنسان؛ لأنَّ الإنسانَ هو من يُعربُ عن نفسه.
أما كلمة أَرِمَ في قولهم: "ما بها أَرِمٌ" فأرى أنَّ المعنى المعجميَّ لها هو العَلَمُ، أو الراية في مفهومنا الحديث، جاء في لسان العرب: "والأَرَام: الأعلام، واحدها إِرَم وأَرِم وأيرَمي، وقال اللحياني: أَرَمي ويرمي وأيرمي"^(١) ويبدو أنَّ العلاقة بين المعنيين: المعنى المعجمي (العَلَم) والمعنى السياقي (أحد) أنَّ الأعلام دليلٌ على الناس، فالديار التي بها أعلام بها ناس، فلجأ المتكلم إلى نفي الناس عن طريق نفي شيءٍ من خصائصهم، وجوده يستلزم وجودهم.

أسباب لزوم هذه الألفاظ لسياق النفي.

من خلال تتبع الألفاظ التي لزمَتْ سياقَ النفي والبحث عن معانيها المعجمية يظهر أنَّ السببَ في لزومها سياقَ النفي أنها تدلُّ على قلةٍ مطلقةٍ، أو على عموم الجنس البشري، أو على الإحاطة بالمنفي، أو على استمرارية في زمن النفي، وقد اختصَّت هذه الألفاظ بسياق النفي للاختصار^(٢) فبدلاً من أن يكررَ القائلُ منفياتٍ كثيرةً، يلجأ إلى نفي لفظٍ دالٍّ على عموم هذه المنفيات، فـ"ما رأيتُ أحداً" ما هي إلا اختصارٌ لقولنا: ما رأيتُ رجلاً ولا امرأةً ولا صغيراً ولا كبيراً....

وسأجعل هذه الألفاظ في الأنواع التالية.

النوع الأول: ما دلَّ على القلة المطلقة.

من خلال البحث عن المعاني المعجمية للألفاظ التي تستخدم في سياق النفي نجد أنَّ كثيراً منها يدل على معنى القلة المطلقة، ونفي قليل الشيء يعني نفي كثيره بالضرورة؛ لذلك فسَّرَ القدماءُ هذه الألفاظ بمعنى (شيء) في الغالب، فكأنَّ العرب لجأت إلى هذه الألفاظ للمبالغة في النفي، فنفي القليل المطلق من الشيء يعدُّ مبالغة في نفي وجوده.

ومن هذه الألفاظ ما جاء في المعاجم من قول العرب: "ما أصبت منه حَبْرَراً" أي شيئاً، لا يُستعمل إلا في النفي، و"ما أغنى فلان عني حَبْرَراً"، أي: شيئاً، و"ما له حَبْرُبرٌ ولا حورورٌ"، أي شيء، و"ما أصبتُ منه حَبْرَراً ولا حَبْبَراً"، أي ما أصبت منه شيئاً، و"ما على رأسه حَبْرَرةٌ"، أي ما على رأسه شعرة"^(٣).

(١) المصدر نفسه، ١٥/١٢.

(٢) انظر: السيوطي، جلال الدين (ت ٩١١هـ) الأشباه والنظائر، تحقيق محمد عبدالقادر الفاضلي، المكتبة العصرية-بيروت، ١٩٩٩م، ٣٨/١-٣٩.

(٣) انظر: ابن دريد، جمهرة اللغة، ٣٧١/٣، و٤٥٣، وابن منظور، لسان العرب، ١٦١/٤ (حبر).

ونلاحظ أنّ هذا اللفظ قد فُسِّر تارة بشيء وتارة بشعرة، وهذا تفسير سياقيّ، ويبدو أنّ (حَبْرَبَر) تدلّ في أصل وضعها على الشيء القليل جداً، فربما استعمل في المال: "ما أصبت منه حَبْرَبَرًا"^(١) أو في الطعام أو في الشراب: "ما ذقت حَبْرَبَرًا" وقد ذكر ابن دريد أن معنى (حَبْرَبَر) الشيء القليل ومثّل لها بقول الشاعر:

أمانِي لا تُجدي عليه حَبْرَبَرًا^(٢)

وأرجّح أن المعنى المعجمي للكلمة يعني الأثر، وأن هذه الألفاظ مشتقة من الحَبَر، فقد جاء في المعاجم أنّ الحَبْر والحَبَر: الأثر من الضربة إذا لم يُدم... والحَبَار الأثر... والحَبَار والحَبَر: أثر الشيء^(٣) ونفي أثر الشيء مبالغة في نفيه، فعندما يقال: "ما أصبتُ عنده حَبْرَبَرًا" فكأنما قيل: "ما أصبتُ عنده أثراً من مال أو طعام" أو أي شيء يقتضيه السياق. وعندما يقال: ما على رأسه حَبْرَبَرَة، أي ما على رأسه أثرٌ للشعر فضلاً عن وجود الشعر نفسه.

أما حَبْبَر وحَوْرَوْر وحَبْرِير وغيرها فما هي إلا تبدّلاتٌ صوتيةٌ ليس هذا محلّ بحثها، لكنّ هذه الأقوال في معظمها أمثالٌ أو كالأمثال، يكثرُ دورائها على السنة العامة والخاصة لذا تكون موضعاً للتغيير والتحوير.

ومن ذلك قولهم: ما على فلان طَحْرَة أو طَحْرُبَة^(٤)، وفي الحديث عن يوم القيامة: "تدنو الشمس من رؤوس الناس وليس على أحد منهم طَحْرُبَة"^(٥) وفسرَها ابن منظور هنا باللباس^(٦)، وفي قولهم: "ما في السماء طَحْرُبَة" فسُرتْ على أنها قطعة من السحاب^(٧). وذكر ابن دريد أنها بمعنى شيء^(٨).

(١) انظر: ابن السراج، أبا بكر (ت ٣١٦هـ) الأصول في النحو، تحقيق عبدالحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة ناشرون - بيروت، ط ٤ ١٩٩٩م، ٢١٣/٣

(٢) ابن دريد، جمهرة اللغة، ٣٧١/٣.

(٣) انظر: الفيروزآبادي، القاموس المحيط، ٢/٢، وابن منظور، لسان العرب، ١٥٩/٤، والزبيدي، تاج العروس، ٥٠٤/١٠، و٥٠٦.

(٤) انظر: ابن دريد، جمهرة اللغة، ٣٠٢/٣، وابن منظور، لسان العرب، ٤٩٧/٤.

(٥) انظر: ابن الأثير، أبا السعادات (ت ٦٠٦هـ) النهاية في غريب الأثر، تحقيق طاهر الزاوي ومحمود الطناجي، المكتبة العلمية - بيروت، ١٩٩٧م، ١١٦/٣

(٦) انظر: ابن منظور، لسان العرب، ٤٩٧/٤.

(٧) المصدر نفسه، ٤٩٧/٤

(٨) انظر: ابن دريد، جمهرة اللغة، ٣٠٢/٣.

ويبدو أن المعنى المعجمي لهذه الكلمة يدل على القطعة الصغيرة من كل شيء، وأن أصل المعنى من (طَحْرَة) وهي قطعة السحاب الصغيرة، جاء في لسان العرب: "وروي عن الباهلي: ما في السماء طَحْرَة، وطَحْرَة، بالحاء والخاء: اللطخ من السحاب القليل، قال الأصمعي: هي قطع مستدقة رفاق"^(١) ثم صارت في النّفي تعني الشيء القليل مطلقاً سواءً أكان سحاباً أم لباساً أم غير ذلك، يدل على ذلك قولهم: ما في الثّحي طَحْرَة، وما على الإبل طَحْرَة، أي شيء من الوبر^(٢)

ومن ذلك كلمة (خَرْبَصِيصَة) في قولهم: جاءت وما عليها خَرْبَصِيصَة^(٣) وقد فُسِّرَت على أنها شيء من الحلي^(٤) كما فُسِّرَت على أنها بمعنى ثوب^(٥) وأصل الخَرْبَصِيصَة: الهنة الصغيرة التي تتراءى في الرمل لها بصيصٌ كأنها عينٌ جرادة^(٦) ثم صارت دلالتها على مطلق القلة، فقالوا: ما في السماء خَرْبَصِيصَة، أي شيء من السحاب، وما في السقاء والبرّ خَرْبَصِيصَة، أي شيء من الماء، وما أعطاه خَرْبَصِيصَة^(٧)، وربما تكونُ الصادُ فيها بدلاً من السين فيكونُ الأصلُ (الخَرْبَسِيصَة) جاء في كتاب الجمهرة: "فأما الخَرْبَسِيصُ فالشيءُ النَّافِةُ"^(٨)

ومن ذلك قولهم: ما تملكُ عندنا بلماك، وما ذاق لமாகاً، أي ما ذاق شيئاً^(٩) قال المفضل: التملكُ: تحريك اللحيين بالكلام أو الطعام، قال: والتملكُ: التلمظ^(١٠) فيكون المعنى الحرفي لمثل هذه الجملة: ما ذاق عندنا شيئاً ولو كان قليلاً يتحرك له الفم. ولا أستبعد أن يكون المعنى المعجمي لـ(الமாக) شيءٌ تُكحل به العين، جاء في تهذيب اللغة: "وقال ابن الأعرابي: اللماك واللمك: الجلاء يُكحل به العين"^(١١) وعلى كلا المعنيين فهو يدل على الشيء القليل.

ومنه قولهم: ما لفلان صرٌّ، أي ما عنده درهم ولا دينار، يقال ذلك في النّفي خاصة^(١٢)

(١) انظر: ابن منظور، لسان العرب، ٤/٩٧.

(٢) انظر: المصدر نفسه، ٤/٩٧.

(٣) انظر: المصدر نفسه، ٧/٢٤.

(٤) انظر: المصدر نفسه، ٧/٤٢.

(٥) انظر: ابن دريد، جمهرة اللغة، ٣/٣٠٢.

(٦) انظر: ابن دريد، جمهرة اللغة، ٣/٣٠٢.

(٧) انظر: المصدر نفسه، ٣/٣٠٢.

(٨) المصدر نفسه، ٣/٣٠٢.

(٩) انظر: ابن السكيت، إصلاح المنطق، ٣٩٠، وابن منظور، لسان العرب، ١٠/٤٨٤.

(١٠) انظر: ابن منظور، لسان العرب، ١٠/٤٨٤.

(١١) الأزهرى، تهذيب اللغة، ١٠/٢٦٧.

(١٢) انظر: ابن منظور، لسان العرب، ٤/٥١٠.

وأصل المعنى من الصرير، وهو الصوت: "درهم صرّري وصرّري: له صوت وصرير"^(١) فيكون المعنى: ماله شيء ولو درهم واحد يصر، وهذا يدل على مطلق القلة. ومن ذلك: ما أثابه نُقْرة، أي شيئاً، لا يستعمل إلا في النقي^(٢) وأصل النقر صويتٌ يسمع من قرع الإبهام على الوسطى^(٣) فالمعنى الحرفي: ما أثابه شيئاً قليلاً مثل نقرة الأصبع. ومن ذلك الهلبسيس، في قولهم: وليس بها هلبسيس، أي أحد يُستأنس به، وجاءت وما عليها هلبسيّة، أي شيء من الحلي، وما عنده هلبسيّة، إذا لم يكن عنده شيء، وما في السماء هلبسيّة، أي شيء من السحاب^(٤) وأصل المعنى في الهلبسيس الشيء اليسير^(٥) فهي تدل على القلة، لذا قيلت في قلة الناس وقلة السحاب وقلة الحلي. وقد مثل لها ابن دريد بقول الشاعر^(٦):

يا لَيْتَهُ لم يُعْطِ هَلْبَسِيْسَا وعاشَ أَعْمَى مُقْعِداً سَرِيْسَا

ومن ذلك: ما ذقت صُماتاً، أي ما ذقت شيئاً، ويقال لم يُصْمِثْه ذاك، أي لم يكفه، وأصله في النقي وإنما يقال ذلك فيما يُؤْكَل ويُشْرَبُ^(٧) وأصل المعنى من الصمت نقيض الكلام، فالإنسان إذا أكل شيئاً ذا بال صمتَ عن الكلام، فإذا لم يصْمِتْ، دلَّ ذلك على أنه ما أكل شيئاً، أو شيئاً ذا بال، فيكون المعنى الحرفي: لم يأكل شيئاً، يجعله يصمت عن الكلام. ومنه قولهم: ما بالدار شَقْرٌ^(٨)، أي ما بها أحد، قال ابن قتيبة: "ومن ذلك أشفار العين، أصلُ (ش ف ر) في اللغة القلة، ومن ذلك قيل لحرف كلِّ شيء شَقْرٌ، لأنَّه أقلُّه... ومنه قولهم: ما بالدار شَقْرٌ بفتح الشين، أي: ما بها أحد"^(٩)

وقد يكون اللفظ الملازم للنفي فعلاً مثل الفعل (نبس) كقولهم: ما نبس بكلمة^(١٠) أي: ما تكلم

(١) انظر: المصدر نفسه، ٤٥١/٤.

(٢) انظر: المصدر نفسه، ٢٣١/٥.

(٣) انظر: المصدر نفسه، ٢٣١/٥.

(٤) انظر: الأزهري، تهذيب اللغة، ٥١٩/٦، وابن منظور، لسان العرب، ٢٥٠/٦.

(٥) انظر: ابن دريد، جمهرة اللغة، ٤٠١/٣، وابن منظور، لسان العرب، ٢٣٥٠/٦.

(٦) ابن دريد، جمهرة اللغة، ٤٠١/٣.

(٧) انظر: المصدر نفسه، ٥٤/٢.

(٨) انظر: الأزهري، تهذيب اللغة، ٣٥١/١١، والعوتبي الصحاري، كتاب الإبانة في اللغة العربية، ٣٦٣/٤.

(٩) الجواليقي، موهوب بن أحمد (ت ٤٥٠هـ) شرح أدب الكاتب، تحقيق طيبة حمد بودي، مطبوعات جامعة الكويت،

١٩٩٥م، ٩٥.

(١٠) انظر: ابن سيده، المخصص، ٢٥٤.

بكلمة، وأصل النبس الحركة^(١) فعندما يقال: ما نبس بكلمة، أي ما حرّك شفثيه بالكلام، جاء في الحديث: "فما يَنْبسونَ عند ذلك"^(٢)

النوع الثاني: ما دلّ على عموم الجنس البشري.

من الألفاظ التي ذكر العلماء أنها مقصورة على سياق النقي ألفاظ كثيرة جاءت دالة على عموم الجنس البشري، فنفي وجودها يعني نفي وجود الإنسان، وهي غالباً ما تُستخدم لنفي وجود إنسان في الديار أو في الدار.

من ذلك قولهم: "ما بالدار تأمور"^(٣) وقد فسّر القدماء هذا اللفظ بأنه بمعنى أحد، كما فسّر بأنه بمعنى الماء في قولهم: "ما بالركية تأمور"^(٤) وفسّر مرة ثالثة بأنه بمعنى الخمر^(٥) وهذه التفسيرات تفسيرات سياقية كما هو واضح، ويبدو أن المعنى المعجمي لهذا اللفظ هو النفس، فقد جاء في المعاجم: "وقيل التامور: النفس وحياتها، وقيل العقل، والتامور أيضاً دم القلب وحبّته وحياته، وقيل هو القلب نفسه"^(٦) فالمعاني كلها تدلّ على الإنسان وما يتصف به من قلب أو عقل أو حياة، والنفس كلمة عامة تدلّ على عموم الجنس البشري، لذلك كان التركيب: "ما بها تأمور أو تأمور" مختصاً بالنقي؛ لأنّ إثبات وجود النكرة العامة أمر لا فائدة فيه، فلو قيل: رأيت في السوق إنساناً، كان الكلام عبثاً لا غنى فيه.

ويبدو أن دلالة هذا اللفظ قد استخدمت مجازاً للدلالة على الماء أو الخمر في قولهم: "ما بالركية تأمور"^(٧).

وربما كانت هذه الكلمة من المعرب الذي دخل إلى العربية في وقت مبكر، جاء في كتاب الجمهرة: "ومما أخذ من السريانية التامور وربما جعلوه صيغاً أحمر وربما جعلوه موضع السرور وربما سُمّي دم القلب تأموراً"^(٨)

(١) انظر: ابن الأثير، النهاية في غريب الأثر، ٧/٥، وابن منظور، لسان العرب، ٢٢٥/٦.

(٢) ابن الأثير، النهاية في غريب الأثر، ٧/٥.

(٣) انظر: الزبيدي، تاج العروس، ٧٨/١٠.

(٤) انظر: ابن منظور، لسان العرب، ٣٣/٤.

(٥) انظر: المصدر نفسه، ٣٣/٤.

(٦) الأزهرى، تهذيب اللغة، ٢٨١/١٤، وابن منظور، لسان العرب، ٣٣/٤، والزبيدي، تاج العروس، ٧٨/١٠.

(٧) وانظر: الزبيدي، تاج العروس، ٧٩/١٠.

(٨) ابن دريد، جمهرة اللغة، ٥٠١/٣.

ومن ذلك قولهم: "ما بها طوري"، لا يستعمل إلا في النفي^(١) وقد فسر القدماء (طوري) بمعنى أحد، والأصل في معناها أنه مأخوذ من طور الدار، وهو ما يمدّ معها من فنائها وحدودها^(٢) ومعنى ذلك أن طوريّ منسوب إلى طور الدار، والدور من مستلزمات الكائن البشريّ، فالمعنى في: "ما بها طوريّ" أي: ما بها إنسان، وكلمة إنسان عامة تشمل الجنس كله؛ لذلك اختص هذا التركيب بالنفي. وقد يكون الأصل في هذا اللفظ (دُوريّ) بالبدال، فقد روي عن العرب قولهم: "ما بالدار دوريّ ولا ديار ولا ديور على إبدال الواو من الياء، أي ما بها أحد، لا يستعمل إلا في النفي"^(٣) ويبدو أن لهذه الكلمات علاقة بالدار، روي عن اللحياني: "ما بها داريّ، وحقيقة الداري الذي لا يبرح منزله، ولا يطلب معاشاً، فهو منسوب إلى الدار"^(٤) فهي بذلك تدل على عموم الإنسان، لذلك لزمّت النفي، وقد وردت في القرآن الكريم في قوله تعالى: ﴿رَبِّ لَا تَذَرْ عَلَى الْأَرْضِ مِنَ الْكَافِرِينَ دَيَّارًا﴾^(٥).

ومن ذلك قولهم: "ما في الدار دبيج" ولا يستعمل إلا في النفي^(٦) وفسره ابن جني بقوله: "هو فعيل من لفظ الديباج ومعناه، وذلك أنّ الناس هم الذين يشئون الأرض وبهم تحسن، وعلى أيديهم وبعمارتهم تجمل"^(٧)، وهذا التفسير وإن كان مقبولا إلا أنّ فيه مبالغة، خاصة أنّ فيه اشتقاقا لصيغة المبالغة (دبيج) من الاسم الجامد (ديباج)، وأرجح أن أصل هذا اللفظ بالياء لا بالجيم، أي: دبيّ، فقد روي عن الفراء قوله: "ما في الدار دبيج ولا دبيّ"^(٨) وقال الجوهري: سألت عنه في البادية جماعة من الأعراب، فقالوا: ما في الدار دبيّ، قال وما زادوني على ذلك"^(٩) لذا أرجح أن الياء بدل من الجيم، وقد أبدلت الياء جيماً في كثير من الأنماط اللغوية، وهو ما عُرف في اللهجات القديمة بالعجّجة^(١٠). وقد ذهب الأزهري إلى هذا الرأي، فقال: "والجيم في دبّيج مبدلة من الياء في دبي"^(١١)

(١) انظر: ابن السكيت، إصلاح المنطق، ٣٩١ والعوتبي الصحاري، كتاب الإبانة في اللغة العربية، ٣٦٣/٤.

(٢) انظر: ابن منظور، لسان العرب، ٥٠٧/٤-٥٠٨.

(٣) انظر: المصدر نفسه، ٢٩٨/٤.

(٤) ابن سيده، المخصص، ٢٤٨/١٣.

(٥) نوح: ٢٦.

(٦) انظر: ابن منظور، لسان العرب، ٢٦٢/٢.

(٧) المصدر نفسه، ٢٦٢/٢.

(٨) انظر: العوتبي الصحاري، كتاب الإبانة في اللغة العربية، ٣٦٣/٤.

(٩) انظر: ابن منظور، لسان العرب، ٢٦٢/٢.

(١٠) انظر: عبدالنواب، رمضان، فصول في فقه العربية، مكتبة الخانجي، القاهرة، ودار الرفاعي-الرياض، د.ت، ١٣٠.

دبي^(١) ودبي مأخوذة من الدبي، وهو المشي^(٢) فيكون المعنى ما فيها من يدبي أي يمشي، وهذا يدل على عموم الجنس؛ لذا جاءت ملازمة في هذا التركيب لسياق النقي.

ومن ذلك كلمة أحد، فقد جاء في كتاب سيبويه أن لفظ أحد لا يستعمل إلا في النقي^(٣) ويروى عن الأصمعي أنه قال: "تقول العرب: ما جاءني من أحد، ولا تقول: قد جاءني من أحد"^(٤) وكلمة أحد واضحة الدلالة على عموم الجنس، ففيها يفيد نفي الجنس كله، وقد سبق تفسير هذه الكلمة، فلا محوج لإعادته هنا.

النوع الثالث: ما دلّ على الإحاطة بالمنفي.

وهذا النوع لا يكون لفظاً مفرداً، بل يكون تركيباً عطفياً يتكون من معطوف ومعطوف عليه، يُحيط بالمنفي لينفيّه كله، فكأنَّ المنفيَّ ينحصر بين المعطوف والمعطوف عليه، وقد يكون أحد المتعاطفين دالاً على القلة والآخر دالاً على الكثرة، وقد يكون كلُّ منهما يمثلُ أحدَ طرفي المنفي.

من ذلك قولهم: "ماله حاتّة ولا آتّة"^(٥) فالحاتّة: الناقة التي تحنّ إلى ولدها، والآتّة: الشاة، وقيل: هي الأمة لأنه تنن من التعب^(٦) وهذا تعبير يدل على الفقر، إذ أحاط القائل بالمال أو المثلّك، فنفي امتلاك الإبل أو الشياه أو الإماء، وهذان يشكلان طرفين للغنى.

ومنه قولهم: "ما أجلّني ولا أحسّاني"^(٧) وقد فسّر على أن المقصود: ما أعطاني ناقة عظيمة ولا صغيرة، على أنّ الجليّة هي الناقة العظيمة، والحاشية هي صغيرة الإبل^(٨) ولا أميل إلى قبول هذا التفسير إلا على أنه تفسير سياقي، وأرى أن المعنى: ما أعطاني شيئاً جليلاً أي: عظيماً، ولا قليلاً، يدعم هذا أنه ورد عن العرب قولهم أيضاً: "ما أعطاني دقيقاً ولا جليلاً"^(٩) وهذا النقي إحاطة بالمنفي إذ نفى قليله وكثيره.

(١) انظر: ابن منظور، لسان العرب ، ٢٦٢/٢، ولم أعر عليه في تهذيب اللغة.

(٢) انظر: المصدر نفسه ، ٣٧١/١

(٣) انظر، سيبويه، الكتاب، ٥٤/١

(٤) انظر: ابن منظور، لسان العرب ، ٤٤٩/٣

(٥) انظر: ابن سيده، المخصص، ٢٥١، وابن منظور، لسان العرب، ٢٨/١٣ و ١٣١.

(٦) انظر: ابن منظور، لسان العرب، ٢٨/١٣.

(٧) انظر: ابن السكيت، إصلاح المنطق، ٣٨٤، وابن سيده، المخصص، ٢٥١.

(٨) انظر: ابن السكيت، إصلاح المنطق، ٣٨٤، وابن منظور، لسان العرب، ١١٧/١١.

(٩) ابن منظور، لسان العرب، ١٥٢/١٠ (دقق)

ومن ذلك قولهم: "ماله إمْرٌ ولا إمْرَة" لوصف الرجل بالإعدام^(١) والإمْر: الصغير من الحُمْلان، والإمْرَة: الأنثى^(٢)، وقيل هما الصغيران من أولاد المعز، فذلك إحاطة بطرفي المنفي: المذكر والمؤنث.

ومن ذلك قولهم: "ما له حبَضٌ ولا نبَضٌ"^(٣) والمعنى العام لهذا التعبير: ما به قوة^(٤) وأصلُ الحبَض أن يرمي الرجل بالسهم فيقع بين يديه لضعفه، والنبَض أن يأخذ الوترَ بإصبعيه ثم يطلقه من يده^(٥) وهذا يدل على الإحاطة بالقوة لنفيها جميعها.

ومنه قولهم: "ماله ثَمٌ ولا رُمٌ" أي: لا يملك قليلاً ولا كثيراً^(٦) ويفسر القدماء ذلك بقولهم: "الثم: فُماش الناس أساقبيهم وأنيتهم، والرَّم: مرمّة البيت"^(٧) أي متاعه، وأرى أن الثَمّ متاع البيت، أما الرُمّ فكل شيء بال لا ينتفع به، ومنه الرُمّة: الحبل البالي، والرَّمّ: ما على وجه الأرض من فتات^(٨) فيكون المعنى المقصود: ماله شيء، لا ما ينتفع به ولا ما لا ينتفع به.

ومنه قولهم: ما له صامتٌ ولا ناطقٌ"^(٩) فالصامت الذهب والفضّة، والناطق: الإبل والخيول والغنم^(١٠) وفي ذلك إحاطة بالمال كله، إضافة إلى ما فيه من العموم في الدلالة على كل مال.

ومن ذلك: "ما له أقدٌ ولا مريشٌ"^(١١) والأقد: السهم الذي لا ريش عليه، والمريش الذي عليه الريش^(١٢) فالمعنى لا يملك شيئاً، سواء من المال أو من غيره.

وكذلك قولهم: "ماله هُبَعٌ ولا رُبَعٌ"^(١٣) والهُبَع الذي ينتج في الصيف والرُبَع الذي ينتج في

(١) المصدر نفسه، ٣٢/٤.

(٢) انظر: الأزهرى، تهذيب اللغة، ٢٩٢/١٥.

(٣) ابن دريد، جمهرة اللغة، ٢٢٤/١، وابن منظور، لسان العرب، ٣٢/٧-٣٣، و٢٣٥.

(٤) ابن دريد، جمهرة اللغة، ٢٢٤/١.

(٥) انظر: المصدر نفسه، ٢٢٤/١.

(٦) ابن منظور، لسان العرب، ٨١/١٢.

(٧) الجوهري، الصحاح، ١٩٣٧/٥، وابن منظور، لسان العرب، ٢٥٤/١٢.

(٨) انظر: الجوهري، الصحاح، ١٩٣٧/٥.

(٩) ابن السكيت، إصلاح المنطق، ٣٨٣.

(١٠) المصدر نفسه، ٣٨٣.

(١١) الأزهرى، تهذيب اللغة، ٢٧٤/٨، وابن سيده، المخصص، ٢٥١.

(١٢) انظر: الجوهري، الصحاح، ٥٦٩/٢، و١٠٠٨/٣، وابن فارس، أحمد (ت ٣٩٥هـ) معجم مقاييس اللغة، تحقيق

عبد السلام هارون، مصر، ط ٢ ١٩٧٢م، ٧/٥، والفيروزآبادي، القاموس المحيط، ٣٥٤/١.

(١٣) ابن السكيت، إصلاح المنطق، ٣٨٤.

الرابع^(١) وهناك الكثير من هذه الألفاظ اكتفينا بأمثلة تدل عليها^(٢).

النوع الرابع: التراكيب التي تدلّ على الاستمرارية.

هناك تراكيب لغوية تدلّ على استمرارية الحدث فيها، بمعنى أنّ الفعل يقع من الفاعل على الدوام، ولا ينقطع، وهذه الاستمرارية تُعطي التركيب خاصية العمومية الزمنية التي تجعله صالحاً للنفي، فإذا ما سبقَ هذا التركيب بـ(ما) المصدرية الظرفية صار التركيب دالاً على زمن مستمر، فإذا ما نفيت قيامك بعمل ما، ما دام هذا الزمن مستمراً كان فعلك مستحيل الوقوع.

ومن أشهر هذه الألفاظ الظرفان (قطّ) و(عوض) وهما ظرفان دالان على الزمان، فقطّ للزمان الماضي، وعوض للزمان المستقبل، كلاهما يدل على زمن عام، فنفي الحدث بوساطة الأول، يدل على عدم وقوعه في عموم الزمن الماضي، كأن تقول: ما رأيته قطّ، ونفي الحدث بوساطة الثاني يدل على عدم وقوعه في عموم الزمن المستقبل، كأن تقول: لا أفعل ذلك عوض^(٣). ومعنى قطّ من القطع، فمعنى قطّه: قطعه^(٤)، فكأنه ظرف يدل على ما قطع من العمر وولّى^(٥) ومعنى عوض: الدهر^(٦) وهو دال على عموم الزمن.

ومن ذلك قولهم: "لا أفعله ما وسقت عيني الماء، أو ما ذرقت عيني الماء"^(٧) فإمكانية ذرف العين للماء أمر مستمر لا يتوقف، وهذا يعني أن القائل لا يفعل ما نفى فعله أبداً في طويل الزمان وقصيره، لأن المعنى الحرفي لهذا التعبير: لا أفعل هذا الشيء ما دامت عيني تذرف الدمع. ومن ذلك قولهم: "لا أفعله ما أرزمت أمّ حائل"^(٨) والحائل: الأنثى من أولاد الإبل ساعة توضع^(٩) وأرزمت: حنّت إلى ولدها^(١٠) والناقاة لا تنفك ترزم إلى ولدها عند وضعه، ومعنى ذلك أن الفعل مستحيل الوقوع.

ومنه قولهم: لا أفعله ما أنّ في السماء نجماً، وما عنّ في السماء نجم، وما أنّ في الفرات قطرة، وما دعا الله داع، وما حجّ الله راكب، وما أنّ السماء سماء، ما اختلف الملوان، والفتيان

(١) المصدر نفسه، ٣٨٤

(٢) المصدر نفسه، ٣٨٤.

(٣) انظر: السامرائي، فاضل، معاني النحو، ١٨٥/٢، و١٨٧.

(٤) انظر: ابن منظور، لسان العرب، ٣٨٠/٧.

(٥) انظر: السامرائي، فاضل، معاني النحو، ١٨٧/٢.

(٦) انظر: ابن منظور، لسان العرب، ١٩٢/٧.

(٧) ابن سيده، المخصص، ٢٥٧/١٣.

(٨) ابن سيده، المخصص، ٢٥٧/١٣.

(٩) انظر: الفيروزآبادي، القاموس المحيط، ٣٧٥/٣.

(١٠) ابن سيده، المخصص، ٢٥٧/١٣.

والعصران والجديدان^(١) فكُلُّها تراكيبٌ تدلُّ على استمرارية وقوعها، ومن ثم استحالة وقوع الفعل الذي تتسلط عليه أداة النفي.

وأحياناً يحدث العكس، إذ يكون التركيب نفسه مستحيل الوقوع، فيُعلّقُ القائلُ فعله لأمر ما على وقوع معنى هذا التركيب، فتكون النتيجة الحتمية أنه لن يفعل ذلك.

ومنه قولهم: "لا أفعله حتى يؤوبَ المنخل"^(٢)، وقولهم: "لا أفعله حتى يحنّ الضبُّ في أثر الإبل الصادرة"^(٣) والمنخل لن يعود والضب لا يحن إلى الماء، لأنه لا يشرب الماء، ويقال أنه إذا عطش فتح فمه للريح فكان في ذلك ريّه^(٤)، فالنتيجة أن القائل لا يفعل هذا الفعل أبداً.

وفي نهاية هذا البحث نخلص إلى أن لزوم هذه الألفاظ لسياق النفي يُقصد به ضمن تراكيب معينة، وليس المقصود من ذلك اللفظ المفرد، وأن اللغويين القدماء قد فسّروا هذه الألفاظ في الغالب تفسيراً سياقياً، ولم يفرّقوا بين التفسير السياقي لهذه الألفاظ والتفسير المعجمي، مما أوقعهم في الغموض أحياناً، ففسّروا اللفظ الواحد بأكثر من معنى، كما نخلص إلى أن السبب في لزوم هذه الألفاظ لسياق النفي أنها تدلّ على القلة المطلقة، أو عموم الجنس البشري، أو الإحاطة التامة بالمنفي، أو الاستمرارية في النفي، وكل ذلك يدلّ على العموم، واستخدام العام في النفي أبلغ من استخدام الخاص.

والله وليّ التوفيق.

(١) انظر: ابن سيده، المخصص، ٢٥٧/١٣ والملوان والفتيان والعصران والجديدان: الليل والنهار.

(٢) المصدر نفسه، ٢٥٧/١٣. والمنخل قيل هو القارظ العزي، رجل من بني عزة خرج ليجلب القرظ وهو الدباغ فهلك ولم يرجع.

(٣) الميداني، مجمع الأمثال، ٢٢٦/٢.

(٤) انظر: المصدر نفسه، ٣١٥/١.